SINAI
Foundation for Human Rights

النشـــرة الأسبوعيـــة

الأسبوع الأول من شهر نوفمبر

تقرير يوثق انتهاكات قوات الأمن المصرية
و مسلحي داعش في شمال سيناء

النشرة الأسبوعية
الأسبوع الأول من شهر نوفمبر

تغطي هذه النشرة الأحداث التي جرت في شمال سيناء بالأسبوع الأول من شهر نوفمبر والتي تمكن فريق المؤسسة من رصدها وتوثيقها بشكل ميداني.

الملخص:

شهد الأسبوع الأول من نوفمبر 2020 تواصل عمليات تفجير الأعيان المدنية في منطقة "رفح" و"الشيخ زويد"، وذلك ضمن حملة لم تنقطع منذ سبتمبر الماضي والتي استهدفت إزالة منازل هجرها أهلها بسبب العمليات العسكرية. خلال هذه المدة التقى فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان 2 من شهود العيان، أحدهم من قرية "إقطية" والآخر من مدينة "الشيخ زويد"، وقد كشف الأول صعوبات تحيط بالعائدين للقرى المحررة من "داعش" الواقعة في "بئر العبد" والتسويف في تعويض المدنيين الذين تضرروا من العمليات العسكرية والظروف القاسية التي يواجهها الراغبين بالعودة إلى منازلهم، أما الشاهد الثاني فقد أفاد عن وجود تعامل تمييزي لا قانوني يتعرض له مدنيو شمال سيناء على الكمائن الموجودة في الطريق الدولي بين "القنطرة" و"العريش".

تفاصيل الانتهاكات:

انتهاكات السلطات وقوات إنفاذ القانون المصرية

1 - تدمير أعيان مدنية في نطاق "رفح" و"الشيخ زويد"

2020.11.02

استمرت أعمال تفجير وإزالة المنازل في نطاقات مركز "رفح" بواسطة حملات أمنية من قوات الجيش معززة بدبابات ومدرعات، في عمل منهجي لم ينقطع خلال الشهر الفائت ووثقنا في مؤسسة سيناء عبر عدة صور القوات العسكرية المشاركة في حملات تدمير وإزالة الأعيان المدينة.

رصد فريق المؤسسة استمرار قيام قوات تابعة للجيش المصري بحملات هدم وتجريف لمنازل ومزارع المدنيين النازحين بسبب العمليات العسكرية في مناطق واقعة خارج نطاق المنطقة العازلة التي أقامتها السلطات المصرية على الحدود مع قطاع غزة.

رصد فريقنا الميداني إستمرار عمليات الهدم المتسارعة للشهر الثالث على التوالي في مناطق الوفاق والمطلة والحسينات والخرافين بشكل شبه يومي، وقد حصلنا على صور حصرية من هذه المناطق لعمليات تفجير وتجريف المنازل التي ينفذها الجيش المصري.

و وفقاً لشهادة أحد السكان، مقيم في حي "الكوثر" بمدينة "الشيخ زويد"، والذي ذكر أن بيتاً مهجوراً مكون من طابق واحد تعرض للتفجير على يد قوة من الجيش في تاريخ 2 نوفمبر، وأن البيت يقع غرب مستشفى "الشيخ زويد العام" في طريق قرية "الحسينات". الشاهد كشف أن مالك البيت هو من قبيلة "الرميلات " وقد نزح لمحافظة "الإسماعيلية"، مؤكداً أن المنزل يقع في مدينة الشيخ زويد بعيداً عن المنطقة العازلة مع قطاع غزة كما لا يقع في منطقة تشكل تهديداً للمعسكرات والكمائن الأمنية، وأن الصوت الذي رافق تفجير المنزل سبب صدى قوياً هز المدينة، وتصاعدت على إثره أعمدة الدخان، لافتاً إلى أن القوة العسكرية التي قامت بعملية التفجير جاءت من معسكر "الزهور" في "الشيخ زويد" وعادت إليها بعد إنجاز المهمة.

يُضفي القانون الإنساني الدولي على الأعيان المدنية حماية من الهجمات والاستهداف غير المبرر، ويؤكد على وجوب احترامها في كافة الأوقات، بما في ذلك فترات النزاع المسلح -الدولي وغير الدولي-، ووفقًا للمادة 52 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977، فإن الأعيان المدنية يجب أن لا تكون محلاً للهجوم أو لأفعال انتقامية ورادعة. يشمل مصطلح "الأعيان المدنية" المناطق، والبلدات، والمدن، والقرى، والمناطق السكنية، والبيوت والأبنية، والمدارس، والمراكز والوحدات الصحية، وأماكن العبادة والآثار التاريخية، والمراكز الثقافية، والبيئة الطبيعية، والمحلات التجارية، والمساحات الزراعية، وما في حكمها.

2 - التقاعس عن أداء مسؤولياتها تجاه العائدين إلى منازلهم بعد نزوحهم القسري منها

2020.11.03

أفاد شاهد عيان من قرية "إقطية" أن الجهات الحكومية تتقاعس عن أداء مهامها المنوطة بها في تسهيل ومتابعة طلبات التعويضات للمواطنين المتضررين جراء العمليات العسكرية التي رافقت احتلال عناصر ولاية سيناء لقراهم، وهي قرى "قاطية" و"إقطية" و"المريح" و"الجنايين" التابعة لمركز مدينة "بئر العبد".

وذكر شاهد العيان بأنهم لم يحصلوا على أي تعويضات تذكر بعد العودة، وقال: "الكل منشغل بتقديم أوراق لإثبات الأضرار في البيوت والمزارع، ولكن هذا الأمر روتيني وبطيء، طُلب منّا أن نقدم الأوراق في الإدارة الزراعية وفي مديرية التضامن الاجتماعي" ويضيف أن الجواب يأتيهم من الجهات المختصة بالقول "سيبوا الملفات وسنعلن عن التعويضات بعدين.. هنراجعها ونشوف".

مستدركاً بأن" الضرر في البيوت لا يحتمل التأخير" وأن "كثيرين -من السكان المحليين- يحضرون للقرية نهاراً ويغادرونها ليلاً لأنهم غير آمنين في القرية، وغير قادرين على العيش في بيت متضرر، أو مزرعةٍ لا يعلم إلا الله إن كانت تحتوي عبواتٍ ناسفة أم لا".

عالجت الأمم المتحدة عبر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي والمستوحاة من القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وألقت على السلطات الوطنية في المقام الأول وفي نطاق ولايتها، واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً، كما وضعت على عاتقها أيضاً واجب ومسؤولية تهيئة الظروف وتوفير الوسائل لتمكين المشردين داخلياً من العودة الطوعية، آمنين مكرّمين، إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة.

3 - تصعيب سُبل العيش الكريم والتمييز بين المدنيين على أساس جغرافي

2020.11.06

وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان تضييق القوات الأمنية الحركة على المدنيين ما بين مناطق ومدن محافظة شمال سيناء، وسُجلت حالات تمييز مناطقي على الهوية بين سكان المناطق الساخنة، على كمائن الطريق الدولي بين القنطرة والعريش، وكذلك الحال بالنسبة للأنفاق عبر قناة السويس.

وقد ذكر شاهد عيان يبلغ من العمر 28 من مدينة "الشيخ زويد" قائلاً أنه "قبل عبورنا من نفق "تحيا مصر" في الإسماعيلية، تم جمع البطاقات الشخصية، وقام أمين شرطة تابع للأمن الوطني بمراجعتها وانتقاء البطاقات التي يحمل أصحابها إقامة "الشيخ زويد" و"رفح"، وطلب منا الانتظار جانباً، واستمر الانتظار 3 ساعات، حتى أن صاحب سيارة الأجرة تركنا و غادر لأنه لا يستطيع تحمل كلفة الانتظار الطويل، وبعد الساعات الثلاثة تم إعادة بطاقاتنا، حتى دون كلمة اعتذار عن التأخير، وقد كان من بين المنتظرين مرضى وسيدات برفقتهم أطفال وهذا الأمر يتكرر عند العودة والانتظار في طوابير أمام كمائن "بالوظة" و"بئر العبد" و"جعل" و"الميدان" و"رابعة"، ما يعني أن رحلة السفر للقاهرة تصل الى 10 ساعات أو أكثر، بدلاً من المدة الطبيعية التي كانت تقدر بحوالي 4 ساعات".

يُعد التضييق والتمييز على أساس مناطقي وهوياتي مخالفاً للقوانين والأعراف، بما في ذلك الدستور المصري الذي أورد في المادة 53 منه على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر".

خارطة شبه جزيرة سيناء

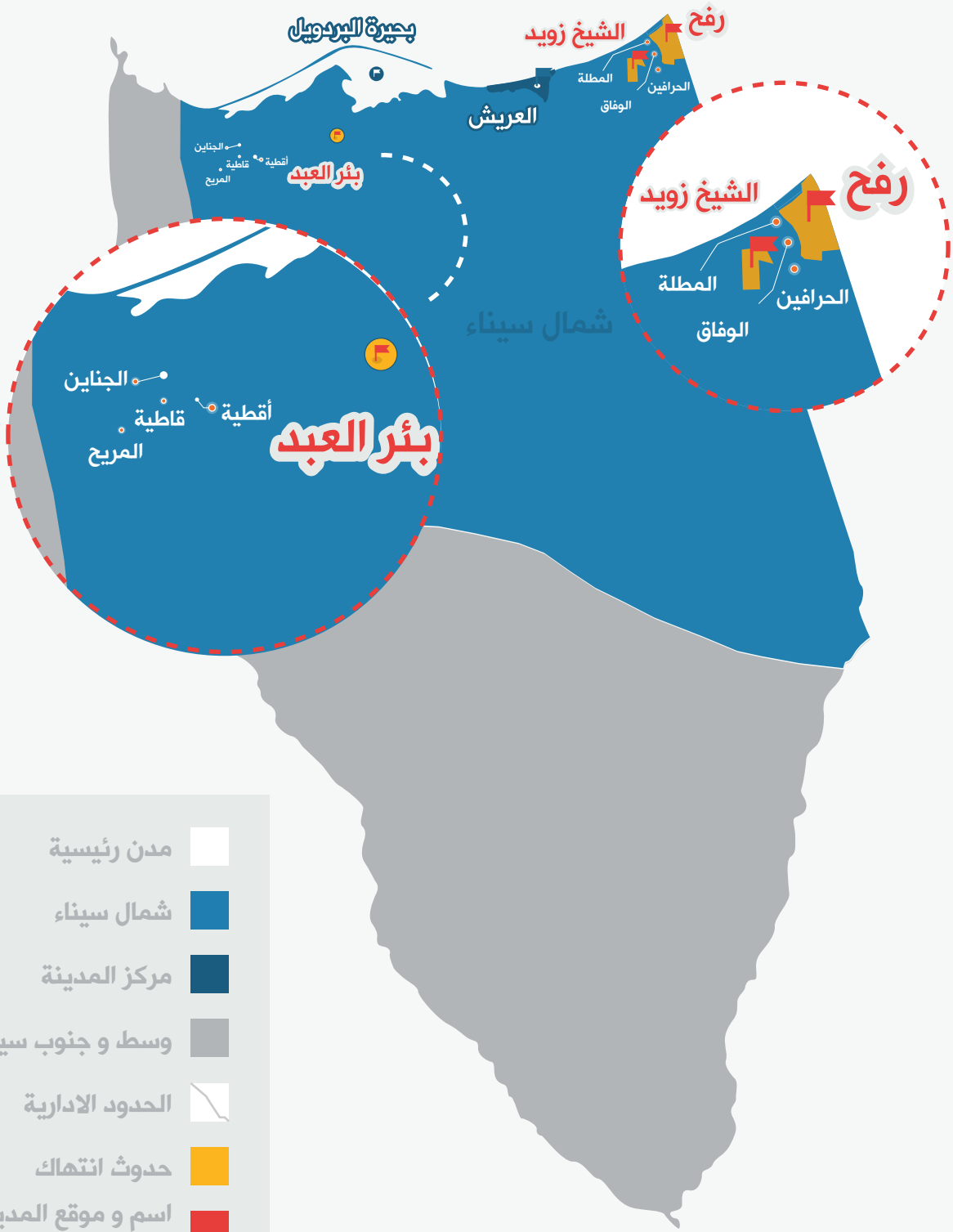

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان